ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

قيادة محمود الشريف للولاية الأولى وعلاقتها بالحكومة التونسية

The leadership of Mahmoud Sharif for the first term and its relationship with the Tunisian government

بوزاهر سناء[1]، حفظ الله بوبكر[2]

[1] جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر، sanaazil1988@gmail.com

[2] جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر ، boubhafdallah@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 28/ 05 / 2019 تاريخ القبول: 02/ 10 / 2020 تاريخ النشر: 10/ 10 / 2020

ملخص:

لعبت تونس دورا كبيرا في الثورة الجزائرية حيث كانت عمقا إستراتيجيا لجيش التحرير الوطني وجسر إمداد وقاعد خلفية للتموين والتمويل والتدريب فهذا الموضوع يستمد أهميته ضمن تطور العلاقات بين الجارتين تونس والجزائر وخاصة العلاقة التي ربطت بين دولة مستعمرة وأخرى مستقلة. وتعتبر فترة محمود الشريف قائد الولاية الأولى من بين الفترات الحاسمة في تاريخ الولاية الأولى أوراس النمامشة.

الكلمات المفتاحية: تونس، الحكومة، علاقات، قيادة، محمود شريف، الولاية الأولى.

***

Abstract:

Tunisia played a major role in the Algerian revolution, as it was a strategic depth of the National Liberation Army, a supply bridge and a backyard for supply, finance and training. This issue derives its importance from the development of relations between the two neighbors Tunisia and Algeria. The period of Mahmud al-Sharif, the first state commander among the critical periods in the history of the first state Oras Nammasha.

Keywords: *Tunisia, Government, Relations, Leadership, Mahmoud Sharif, First State.*

[1] المؤلف الرئيسي

مقدمة

إن موضوع العلاقات بين قيادة الولاية الأولى والحكومة التونسية يعد من المواضيع الشائكة والمهمة في تاريخ القطرين الشقيقين ولعل أهم ما يجب الحديث عنه اليوم والبحث والتنقيب فيه بدقة وموضوعية في مسيرة الثورة في الأوراس النمامشة هو جانب العلاقات التي تربطها بالحدود الشرقية باعتبار أنه كان المحرك السيد والحقيقي للمواجهة خاصة كونها منطقة جلب للسلاح. فإلى أي مدى استطاعت قيادة الولاية الأولى ممثلة في محمود الشريف تحقيق التنسيق والتعاون مع الحكومة التونسية؟.

1. الموقع الجغرافي للولاية الأولى:

سُميت هذه المنطقة خلال الثورة بالمنطقة الأولى أوراس النمامشة أما في الوثائق الفرنسية بمنطقة الجنوب القسنطيني[1]، وهو الاسم المرتبط بالإدارة الاستعمارية الفرنسية والتي أطلقته على المناطق الواقعة مباشرة جنوب مدينة قسنطينة بعد احتلالها في 1837[2]. والتي حافظت تقريبا على نفس ترسيم الحدود الموروثة عن بايلك الشرق في العهد العثماني وتربعت على مساحة قدرها 19253566 هكتارا منها 5950000 هكتارا بالتل[3].

وقد حددت لجنة الستة حدود كل منطقة فكانت حدود المنطقة الأولى تمتد حدودها بداية من الغرب: الأغواط، بوسعادة، مسيلة، من الشمال: برج بوعريريج، سطيف، لخروب، عنابة، من الشرق: سوق أهراس، تبسة، كل الحدود التونسية، من الجنوب: وادي سوف، أي كل جنوب المنطقة، قبل إنشاء المنطقة السادسة[4] لتأتي الولاية السادسة كآخر منطقة يتم إنشاءها وهي التي أخذت قطاعا جغرافيا من الولاية الأولى التي تشكل بسكرة والوادي من جهة الشر[5].

2. نبذة تاريخية عن شخصية محمود الشريف:

محمود شريف بن محمد علي[6] حسب الضابط الفرنسي فارال فإن المعلومات المتوفرة تؤكد أن أباه مرتزق نمساوي وأمه مسلمة[7]، من مواليد 1914 بتبسة[8] (بعمالة قسنطينة) تلقى تعليمه الابتدائي في المدارس الفرنسية ثم التحق بالمدرسة العسكرية للضباط وتخرج فيها برتبة ليوطنان[9]، كان ضابطا في الجيش الفرنسي قبل الثورة، ولما انتهت الحرب العالمية عاد إلى الجزائر وظل ضابطا في الجيش الفرنسي الذي وقف إلى جانبه خلال أحداث 8 ماي 1945 في سطيف وقالمة هذا حسب مذكرات الرائد سعيداني[10]، أما علي زغدود فيفند ذلك إذ يؤكد أنه وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية عاد إلى الجزائر فكانت حوادث 8 ماي 1945، فاستقال من الجيش وانضم إلى الحركة الوطنية السياسية آنذاك[11].

أما عن رواية التي تسرد انضمامه إلى الثورة ومشاركته إلى جانب جيش التحرير الوطني تذهب إلى أنه: " بلغ المجاهدين خبر يؤكد امتلاكه قطعتي سلاح، فأرسل سي البشير (سيدي حني) دورية من المجاهدين إليه وأمرهم باستدعائه، لكنه لم يستجب لهم في المرة الأولى، فأمر المجاهدين باعتقاله. وعندما رأى نفسه هالكا لا محالة طلب منهم أن يعطوه سلاحا وفرقة كموندوا للقيام بعملية فدائية وسط مدينة تبسة ضد قوات الاحتلال لإثبات حسن نيته تجاه الثورة "[12]، وتحدد المصادر الفرنسية تاريخ 3 أفريل 1956 كتاريخ انضمامه بالجبل الأبيض[13] وقد استطاع تحقيق نجاح وهذا ما جعل منه يرتقي في مهامه من منصب لآخر، فبعد أن أصبح أحد أعشاء مكتب LIDMA انضمام بعد ذلك إلى جيش التحرير في أواخر عام 1955[14].

فقد التحق بالثورة الجزائرية كمقاتل بسيط إذ تولى أولا قيادة مجموعة مغاوير[15] أصيب برصاصة الاستعمار فحمل إلى تونس حيث قضى مدة العلاج. ثم عين مسئول المنطقة السادسة ثم قائد الولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام وما نتج عنه من انعكاسات لمعارضة مقررات الصومام كان من أنصار كريم بلقاسم ولجنة التنسيق والتنفيذ[16] وقد مكنته خبرته العسكرية من الارتقاء في ظرف قصير جدا[17].

3. المناصب التي تقلدها محمود الشريف أثناء الثورة التحريرية:

لقد ارتقى محمود الشريف في سلم المناصب منذ انضمامه للثورة وتقلد المناصب هامة في قيادة جيش التحرير الوطني من جندي بسيط إلى قائد مسؤول.

1.3. مرحلة تعيين محمود الشريف قائد المنطقة السادسة:

تذهب الرواية حول موضوع تعيين محمود الشريف قائدا للمنطقة بأنه بعد أصيب بجروح سنة 1956 نقل على إثرها إلى تونس وبعد شفائه عين على رأس منطقة تبسة[18]، وكان محمود قد تسلم قيادة المنطقة في منتصف شهر نوفمبر1956 وفي رواية ثانية تقول في شهر أكتوبر1956[19]. بعد حادثة لاكانيا كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ محمود شريف الإشراف على المنطقة ونتج عن هذا التعيين صراع على أشده بين محمود الشريف والأزهر شريط.

ولاشك أن هذا الرفض من قبل بعض القياديين في جيش التحرير ومنهم أشريط الأزهر بالذات سوف تعتبره لجنة التنسيق والتنفيذ اعتراضا على قراراتها، ما سيكون له انعكاسات خطيرة على مسار الأحداث في ناحية تبسة والولاية الأولى بصفة عامة[20] وبالعودة إلى رواية الوردي قتال التي تقول: " إن مسألة إسناد قيادة المنطقة السادسة إلى محمود الشريف كانت مؤامرة دبرها إبراهيم مزهودي وخديعة سياسية وجدنا أنفسنا في ذلك الوقت مكرهين على قبولها، ويوضح الراوي هذا الادعاء فيقول لقد كنا تلقينا تعهدا من إبراهيم مزهودي بأن قيادة المنطقة يعهد بها مؤقتا إلى محمود وبعد أن يعود ضحايا الحادث من الأراضي الليبية إلى الأراضي التونسية فإن القيادة سيؤول أمرها من جديد إلى المسئولين عنها "[21]، ومن الروايات الأخرى لهذا الإسناد تم باقتراح من طرف عمر أوعمران عضو لجنة التنسيق الذي أصبح المسئول المباشر على الثورة بتونس بداية 1957، وقد أبعدت اللجنة اسم لزهر شريط لعدة اعتبارات منها كونه مرتبط تاريخيا بالمعارضة التونسية- جماعة طاهر لسود- التي يقودها صالح بن يوسف المعارضة لحكم بورقيبة لذلك أبعد اسمه حتى لا تتوتر العلاقة مع الحكومة التونسية[22].

فبعد فشل محاولات كل من عباس لغرور ومعه التيجاني عثماني أشريط الأزهر والوردي قتال لحل المشكلة بالانتقال إلى تونس لتسوية الأزمة وتوحيد الصف، بالالتقاء في مقر عبد الحي[23]، إلا أن المحاولات باءت بالفشل بعد ما سمى بمؤامرة تونس والتي قتل فيها الزين عباد وبشير عيدوني وفقعت عين أشريط الأزهر وجرح الوردي قتال وساعي فرحي[24].

على الرغم من هذه الحادثة الأليمة تواصل هذه المشاورات بين الداعين إلى إسناد القيادة إلى محمود وبين الرافضين لذلك كل طرف يقدم حججه وآراءه، إذ أن تعيينه لم يلقى التجاوب المطلوب من قبل إطارات الولاية بما في ذلك قيادات عرش النمامشة الذي ينتمي إليهم بما فيهم شريط الأزهر الذي كان يرى أنه أولى منه بالقيادة[25]، ويعود رفضه لهذا التعيين لأنه لما كان قائد الناحية هو من قام باستدعاء محمود شريف في بداية 1956 وجنده وسلم له مجموعة من المجاهدين[26]. وحتى إن كان قد تنازل الأزهر شريط عن القيادة له كما تذهب بعض الروايات فإن هذا الأخير كان ينظر إلى محمود على أنه سيكون مجردا من مسؤولياته الحقيقية ففي أثناء غمرة هذا الإلحاح على الأزهر من طرف أنصار محمود في أن يتنازل عن قيادة المنطقة السادسة لهذا الأخير، فإنه (الأزهر) أجاب عن هذه الاقتراحات بقوله: " تطييبا لخواطركم وتقديرا لآرائكم فإنني أقبل بمحمود كاتبا عاما للمنطقة "[27] وكان الأزهر شريط قد تشبث بشرعيته في قيادة المنطقة السادسة بعد أن أتم علاجه.

2.3. محمود الشريف قائد الولاية الأولى ديسمبر1956 ديسمبر1957:

جاء التشكيل الأول لقيادة الولاية الأولى بتونس 1956 بسبب الفراغ الذي شهدته الولاية بعد استشهاد بن بولعيد، الشيء الذي أدى إلى استفحال حدة الخلاف والصراع بين قادة المناطق للولاية[28]. لذلك اتفق

مجموعة من القادة على تعيين لجنة يرأسها ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان الهدف من تكوينها هو تكوين قيادة للولاية الأولى[29]. فانعقد لقاء بالحدود التونسية بالرديف وحضره علي محساس وأوعمران عمر ومحمد الشريف وعمارة العسكري (بوقلاز) وعمار بن عودة ولقاء آخر بمدينة الأربعاء، وهكذا تم إعادة تنظيم الولاية الأولى أوراس النمامشة وعلى رأسها العقيد محمود الشريف في شهر أوت 1957[30].

فبعد ما يقارب عن 10 أشهر من بقاء الولاية الأولى (أوراس النمامشة) دون قيادة تحديدا من مارس 1956 إلى غاية ديسمبر1956، تم الحسم في تشكيل قيادة الولاية الأولى وتعيينها من طرف القيادة العامة في تونس وبمشاركة قيادات المناطق الثلاث الأولى وهي المنطقة الأولى (باتنة) المنطقة الثانية (أريس) المنطقة الثالثة (بسكرة، وادي سوف، وجزء من الصحراء) وبحضور محمد لعموري، أحمد نواورة، علي النمر، سي الحواس، عمر بن بولعيد وآخرون، بدون مشاركة قيادات المناطق الرابعة والخامسة والسادسة للولاية[31].

وقد تعددت الأسباب في سبب اختياره للإشراف على أمور الولاية، السبب الأول يرجع إلى كفاءته وخبرته العسكرية وكذا معرفته الجيدة بالمنطقة وتركيبتها العشائرية بما أنه من قبيلة النمامشة نفسها، البعض الآخر ذهب إلى اعتباره صديق حميم لكريم بلقاسم وتربطه علاقة وطيدة جعله يتبوأ هذا المنصب، فيما ذهب البعض الآخر إن اختياره يعود إلى المناضل إبراهيم مزهودي وبمساعدة صالح بن علي لغرض قطع الطريق أمام جماعة الأوراس، وهذا بعد فشل محاولة تأسيسهم لولاية جديدة في الحدود تكون منفصلة عن الأوراس، في محاولة منهم للسيطرة على الحدود[32].

وقد استدعيت قيادة المنطقة الثانية لتزكية محمود الشريف، فعارضه بحدة ، فقد فوجئ قوجيل بهذه الطبخة الفوقية وذهب إلا أن ما هذا الذي يمكن أن يخلف البطل مصطفى بن بولعيد[33]، وكذلك محمد لعموري فإن كرهه لمحمود أمر ليس بخافٍ إذ كان يتطلع إلى أن يكون هو قائد الولاية الأولى ذلك أنه كان يرى أن القيادة يجب أن تكون حكرا على الأوراسيين[34] ويعود رفضهم لتعيينه كذلك على أساس أنه لم يكن من القادة الأوائل للثورة ولا من بين مناضلي حزب الشعب، ولا يوجد مبرر في اختياره لهذا المنصب الكبير، معتبرين إياه أنه كان ضابطا في الجيش الفرنسي، كما لم يمر على التحاقه بالثورة سوى أقل من عام[35]. فهذا الماضي التاريخي إلى جانب الجيش الفرنسي، دفع مجاهدي الولاية الأولى إلى رفضه كقائد لهم، غير أن الـ CCE لم يتراجع عن قرار تعيينه.

وفهم على أن أوعمران ومن ورائه عبان رمضان قاما بتعيين شخص موالٍ لهما للسيطرة على الولاية الأولى وهنا بدأ المشكل، وهذا الوقت كان هنا أحمد محساس الذي قال لكم (الخبر) إنه كان متهما بالتحريض ضد مؤتمر الصومام فأرسل عبان رمضان برسالة إلى بن بلة (كان في السجن) وطلب منه أن يدعو محساس ليضع نفسه تحت سلطة النظام الجديد[36]، وحتى بعد اجتماع القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة مع الأخير وإعلانها رفضها لمقررات مؤتمر الصومام ومعارضتها للجنة التنسيق وتزكيتها لمحساس[37] تمكن أوعمران من حمل قوات جبهة التحرير المرابطة في الأراضي التونسية على الاعتراف بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ ولكنه أخفق في انتزاع الاعتراف بسلطة شريف محمود من طرف مجاهدي الأوراس والنمامشة التي كانت تفضل الانقياد لشريط لزهر[38] الذي أدى رفضه لهذا التعيين أن ينسق نشاطه مع الطالب العربي ومجموعة من مسؤولي القاعدة الشرقية وعلى رأس هؤلاء كلهم علي مهساس.

وبعد أن وقعت هذه الحوادث مع من عارضوا هذا التعيين، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تحاكم كل من اعتدى على الآخر ففتحت ما يسمى " بمحاكمة تبورسوك "[39] والتي أراد كريم بلقاسم ولجنة التنسيق من خلالها التوصل إلى وضع يدهم على الولاية الأولى، والتي وضع على رأسها علي مخناش، فحكمت بالإعدام على عدد

كبير من أبطال الثورة، ومنهم عباس لغرور، حاج علي ولزهر شريط، وكلهم من ألمع المجاهدين[40]، وأصبح بذلك محمود شريف ذراع لجنة التنسيق والتنفيذ في الولاية الأولى ولاحق بدون هوادة المعارضين لقرارات الصومام[41].

3.3. عضو لجنة التنسيق:

رقيّ العقيد محمود الشريف في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957 إلى العضوية في لجنة التنسيق والتنفيذ، فخلفه على رأس الولاية الأولى محمد لعموري[42] ويسجل الرئيس علي كافي هنا مأخذه على لجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد والوضعية الأليمة التي عاشتها الولاية الأولى، وهو تعيين محمود الشريف عضوا في اللجنة، ولا يعرف الولاية الأولى أبدا، وبالتالي كرسوا الخلافات وزادوا في إضرام نار الفتنة والعشائرية التي عملت الثورة منذ اندلاعها على إخمادها[43].

4.3. محمود شريف وزير التسليح والتموين:

في شهر سبتمبر من عام 1958 تخلى كريم بلقاسم عن رفيقه القديم في السلاح العقيد عمر أوعمران حيث ضحى به من أجل تعيين العقيد محمود الشريف (من الولاية الأولى) مسئولا عن جلب السلاح من الخارج إلى الثوار داخل الجزائر[44]. ولقد ذكر العقيد محمود الشريف في اجتماع المجلس الوطني للثورة سنة 1960 عدد الأسلحة وأنواعه التي سلمت لوحدات جيش التحرير الوطني وهي كالآتي: عشرات الآلاف من البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية وما يقرب من 100 مدفع هاون من عيار 60، 80 و81 ومدافع مضادة للطيران من نوع (فلاك) ومدافع من عيار 57 وعشرات الآلاف من الذخائر والقذائف من جميع الأنواع والقنابل اليدوية والألغام المضادة للدبابات والأشخاص[45].

بالرغم من هذه الأسلحة فإن عمر بوضربة يذهب إلى أن عدد الأسلحة المذكورة سابقا فإنها لا تمثل ما كان يصل من الدول الشقيقة والصديقة وأنه بالنسبة لشخصيتي كريم بلقاسم ومحمود شريف فقد فشلا عسكريا في إدخال الأسلحة إلى الجبهة بالداخل، وبالتالي فشلا في إيجاد حل مناسب للمشاكل العويصة التي طرحها خط موريس[46]. وبعد فشله وإقصائه من المجلس الوطني للثورة، بعد أن كان مسئول المالية من أبريل إلى سبتمبر 1958، شن محمود شريف هجمات قوية، وفضح آليات التبذير المالي وحرف أموال مخصصة للولايات عن وجهتها الأولى[47].

وبالتالي فإن محمود الشريف وبعد أن وقع تحت ضغوط لجنة التنسيق والتنفيذ التي تخلت عنه بعد تنفيذها لمؤامرة تصفية الولاية الأولى عن طريق تصفية قادتها البارزين[48] وهذا ما يؤكده محمد زروال بقوله: كما حدثني بعضهم قال: وكان أحمد بن شريف قد قال ذات يوم: " إن النمامشة يعوّلون على محمود الشريف ولكنهم لا يعلمون أن هذا الأخير لم يبقى له إلا أربعة شهور ليقال من مهامه إقامة نهائية "[49]. وبالفعل حدث ما خطط له وجمد محمود الشريف الذي سار خطوات في إعادة بناء هياكل الولاية على أسس سليمة. وقد جاءت مجموعة الولاية الثالثة، التي استلمت مقاليد قيادة جيش التحرير بعقلية غير سليمة أقرب منها إلى العنصرية، تهدف إلى القضاء على الولاية الأولى وتحويلها من مواقع قتالية إلى امتداد جغرافي لتمرير السلاح للولايات الأخرى وخاصة إلى الولاية الثالثة[50].

4. الهيئات والهياكل التنظيمية للثورة في فترة قيادة محمود شريف:

لقد ذكرت التقارير الفرنسية التي نشرت أثر تفتيش أوراق بن بلة ورفاقه بعد حادثة القرصنة الجوية على طائرتهم في أكتوبر 1956 أن مجمل وثائق قرارات الصومام كانت ضمنها، وحال الموت دون قيام الشهيد زيغوت بالمهمة المناطة به في جهة النمامشة من أجل تنظيم الولاية كما نصت على ذلك مقررات الصومام[51] لكن بالرغم من كل هذا إضافة إلى الصراعات داخل الولاية فقد عرفت الولاية الأولى كغيرها من الولايات تطورا تنظيميا بعد المؤتمر إذ يقول أحد الجنرالات الفرنسيين عن هذا التنظيم المتعدد الأشكال الذي كان يتميز به جيش

التحرير الوطني: " لقد أعلن عن التمرد بشكل قطعي في الأيام الأولى لسنة 1956... وبدأت الانتفاضة بإنشاء تنظيم سياسي وإداري يقوم في التجمعات السكانية الكبرى وفي الدواوير أيضا "[52]. إذ أوصى المؤتمر بتأليف هيئات قيادية تتكون من ستة أعضاء على مستوى كل ولاية الرئيس وهو قائد الولاية، المساعد السياسي، المساعد العسكري، هؤلاء يمثلون السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني على مستوى الولاية، إضافة إلى ضابط الاستخبارات والاستعلامات وضابط الشؤون العسكرية وضابط الشؤون السياسية[53].

وبعد تعيين محمود الشريف على رأس الولاية الأولى وقع التنظيم الجديد العسكري والإقليمي حسب قرارات مؤتمر الصومام [54] فبعد أن كانت الولاية تسيير من طرف قادة المناطق والنواحي بإحكام من نوفمبر 1956 عندما سلم عاجل عجول نفسه للعدو إلى غاية أفريل 1957 بتعيين محمود الشريف على رأس الولاية أصبحت الولاية تتكون من 6 مناطق[55]. وقد تم إنشاء التنظيمات العسكرية التالية:

أ. **البوليس السري (أو الخلايا السرية)**: أنشأت اللجان الشعبية خلايا للبوليس السري طبقا لتعليمات وأوامر جيش وجبهة التحرير الوطني في كل دوار يتراوح عددهم من (04) أربعة فما فوق حسب الموقع ومدى تواجد مراكز العدو وقواته وسيرة المواطنين وتنحصر أعماله في العمل لكشف الخونة ومراقبة كل الداخلين أو الخارجين من الدوار.

ب. **تنظيم المدن الكبرى:** أما المدن الكبرى عبر الولاية الأولى في هذه الفترة، فقد أصبح لها نظام خاص تسيرها لجنة البلدة المؤلفة من مسئول البلدة برتبة مساعد والسياسي، والعسكري، والإخباري، والممون والقاضي، وفوج الكومندو من المجاهدين يقومون بالعمليات العسكرية والفدائية داخل البلدة[56].

ج. **المجلس الشعبي أو اللجة الخماسية:** إذا كانت مشاركة الشعب ومساندته للثورة في بداية الأمر شبه عقوبة فإنها احتاجت فيما بعد إلى التنظيم المحكم وتطوير فعاليتها خاصة من حيث توزيع المهام وتحديد الصلاحيات ولذلك تكونت اللجان الشعبية (أو المجالس) في كل دوار وفي كل قرية وتم ذلك تحت إشراف المسئول السياسي في جيش التحرير الوطني وتتكون من خمسة أعضاء[57].

د. **المحافظون السياسيون:** مهامه الإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني في المدن والأرياف، وتوصيل صوت الثورة إلى كل مكان، وكذا التجنيد وتنظيم الفدائيين والإشراف على التربية السياسية للجيش خاصة على الحدود كما يقوم بالدعاية المضادة لدحض ما تنشره فرنسا[58].

إذن فمؤتمر الصومام ورغم ما أثاره هذا المؤتمر من جدل ما بين مسئولي الثورة ذاتهم- تمثيليته ومقرراته- فإن مؤتمرا بهذا الحجم وفي ذلك الظرف أعطى نفسا جديدا للثورة الجزائرية خاصة في بعدها المؤسسي والتنظيمي[59] لجميع الولايات التاريخية فتحسن الوضع جيدا بعد أن أعيد تنظيم الولاية الأولى بكامل مناطقها ونواحيها، مع إسناد قيادة هذه الأخيرة إلى قادة ومسئولين لهم دراية عميقة بجبال المناطق والنواحي التي عينوا بها[60] ويمكن القول أخيرا أن لجنة التنسيق والتنفيذ مضت بعيدا في تجسيد مقررات الصومام سواء كانت القرارات التنظيمية العسكرية أو مناهج العمل السياسي وذلك على الرغم من الصعبات التي واجهت المهمة كمعارضة قادة الولاية لتلك القرارات[61].

لقد نظم جيش التحرير قواته منذ سنة 1957 في مجموعة فيالق في مستوى كل ناحية من نواحي المنطقة، حيث يتألف الفيلق من ثلاث كتائب تضم من 110 إلى 120 جندي على رأس كل كتيبة قائد برتبة ملازم ونائب له يسمى (مساعد الكتيبة)، حيث تنقسم الكتيبة إلى ثلاث فرق من 35 جندي على رأسها قائد برتبة (مساعد) وتنقسم الفرقة بدورها إلى ثلاث أفواج يضم كل فوج (11)[62] وهذا ما أكد في رسالة من جيش التحرير منطقة تبسة يوم 30 نوفمبر 1956 إلى المساعدين عبد الله صالح بن صالح أحمد بن بوزيان بن إبراهيم من كل صالح ومحمود الشريف للإعلام عن طريقة تنظيم جيش التحرير إلى أفواج ونوعية السلاح الذي يحمله أفراد

الجيش والرتب التي تعطى لكل مسئول[63]. لكن اقتضت ظروف الثورة وضغط الاستعمار في هذه الفترة أن يتخذ جيش التحرير أسلوبا جديدا لمواجهة المرحلة حيث توزع إلى وحدات صغيرة ليسهل عليهم الاختفاء والتحرك بسرعة والتمويه والهجومات الخاطفة[64].

وإلى جانب تنظيم الكتائب والفرق والأفواج فهناك تنظيم آخر يتمثل في أفواج الكموندوا حيث يتألف الفوج من 10 إلى 15 جندي يرأسه قائد برتبة مساعد ونائب له برتبة عريف أول يمنحون أحدث الأسلحة الأوتوماتيكية يقومون بتأدية المهام الخطيرة التي تتطلب الدقة في التنفيذ[65] والتي ظهرت في أواخر سنة 1955 كفرقة الكوماندوا للمنطقة الثانية بقيادة عزوي أحمد ويختار أفراد هذه الفرق من جنود جيش التحرير الذي لهم خبرة[66].

أما التركيب العام لجيش التحرير فكما يلي: المجاهدون، المسبلون، الفدائيون[67] أما عن الرتب العسكرية للولاية في عهد محمود الشريف وقد حدد مؤتمر الصومام شعارات كل رتبة إلا أن هذه الشعارات أثناء الثورة يبدوا أنها لم تعلق في الولاية الأولى خاصة وقد أقر المؤتمر ألفاض خاصة وأوصى باستعمالها في كامل الوطن[68]. وقد نصت قرارات المؤتمر، أن تعيين الضباط أو نزع الرتب العسكرية من اختصاص لجنة التنسيق والتنفيذ باقتراح من قائد الولاية، أما عن تعيين نواب الضباط أو نزع رتبهم فتكون من صلاحيات قائد الولاية وذلك حسب محضر جلسات مؤتمر الصومام[69].

5. العلاقات بين الحكومة التونسية ومحمود الشريف:

وفقا لما جاء في مقررات مؤتمر الصومام بالدعوة لإقامة علاقات سياسية قوية مع تونس وتنسيق المجهودات الدبلوماسية أشار المؤتمرون أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية التونسية وهذا ما طبقه محمود الشريف في عهدته[70] وهذا ما استوجب على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتحرك بسرعة من أجل تخليص قاعدة تونس من تنازع سلطتين ومن الفوضى عارمة تؤثر على إمداد الأسلحة وعلى العلاقات مع السلطة التونسية فانتقل محمد لعموري ودباغين إلى تونس وشرحا لبورقيبة وأعضاء الديوان السياسي حقيقة الوضع في الجزائر وفند افتراءات محساس حول مؤتمر الصومام[71].

وهذا ما نتج عنه تسوية ما بعد الصومام بين القيادتين بإبرام اتفاق مع الحكومة التونسية ممثلة في شخص الصادق لمقدم والطيب سليم جرت بطرابلس في أواخر 22 يناير 1957[72] فقد سافر أحمد توفيق المدني إلى ليبيا مع الأمين دباغين لإمضاء الاتفاق الذي يقتضي: " تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني، وتكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة، مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري. ولا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهما "[73].

لقد حققت هذه الاتفاقية الهامة مكاسب للجانبين فالحكومة التونسية اهتدت إلى بديل سياسي متفهم ويعترف بسيادة الدولة التونسية وهو لجنة التنسيق ممثلة في شخص أوعمران المسئول العسكري بتونس ومحمود الشريف ممثل اللجنة في الولاية الأولى بعكس المتعامل السابق محساس ومجموعات الأوراس الذين تسببوا في مشاكل للحكومة التونسية الفتية ولم يقطعوا صلاتهم بأنصار صالح بن يوسف[74] وتعاونهم مع الاتجاه الداعي إلى وحدة العمل المغاربي وتخوفا من اتحاد بين قادة الولاية الأولى واليوسفيين أجرى سماعلي ومحمود الشريف اتصالا مع لزهر شريط لكي يقنعاه بأن لا يساند الطالب العربي الذي كان متمردا على قيادة الثورة وتأكيده المطلق لما كان ينادي به صالح بن يوسف المعارض[75] الرئيس لسياسة الحبيب بورقيبة، مثلهم مثل الكثير من قادة الولاية الأولى المؤمنين بالعمل الوحدوي بين الدول المغربية والمتعاونين مع جيوب المعارضة

التونسية في طار ما يسمى بجيش تحرير المغربي بعد تأكيد الطالب العربي الوفاق مع أنصاره الحقيقيين الذين عضدوا الثورة الجزائرية والتزموا بخطها الثوري المغاربي والدور الذي لعبه جيش التحرير التونسي في تمرير السلاح وتمركز نشاط المجاهدين الجزائريين وتوفير مختلف أشكال الدعم وأنه لا يقبل أعذار السياسة الواقعية وهكذا استمر التحالف بينهم إلى غاية سنة 1957[76].

وفي ظل الصراع بين قادة الثورة بعد مؤتمر الصومام حسب آيت أحمد وباستمرار المواجهة بتونس اختارت حكومة هذه الأخيرة الحياد وفضلت مراقبة الوضع وهي تشتكي باستمرار مشاكل الجزائريين[77] لذلك فإن السلطات التونسية لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة التامة لأتباعه مع أنصار صالح بن يوسف[78] هذه الورقة الرابحة التي استغلها بورقيبة واستطاع أن يجذب القيادة السياسية والممثلة في لجنة التنسيق وكذا قيادة الولاية الأولى تحت رئاسة محمود الشريف والتي سقطت في لعبة الاتجاه البورقيبي الذي سعى لتصفية الاتجاه الوحدوي متهما إياه بالعمالة للقاهرة، إذ يتحدث المناضل التونسي الطاهر عبد الله عن تحالف بورقيبة مع تيار انتهازي داخل الثورة الجزائرية، ومن ذلك كانت تصفية جل المجاهدين والقيادات الوطنية الجزائرية لاتهامها بانتمائها الحضاري العربي الإسلامي، وبما أن قسما كبيرًا من جيش التحرير التونسي والمناضلين السياسيين في المعارضة من منطقة الجنوب بقوا يتعاونون مع الثورة الجزائرية وجيش التحرير الجزائري، فإن الحكومة التونسية بدأت تضغط على الجانب الجزائري لكي يتخلى عن عناصر جيش التحرير التونسي أو يسلمهم للحكومة التونسية، فرفض الجانب الجزائري هذا المطلب وبدأت الحكومة التونسية عندئذ تخلق للجانب الجزائري المتاعب والمشاكل[79]، ورغم ذلك ساعد قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية اليوسفيين لأن خيارهم السياسي قريب منهم كما يذهب إلى ذلك الشاذلي بن جديد فساعدوهم في منطقة عين دراهم وسوق الأربعاء وباجة وطبرقة في التدريب والتنظيم والاستعداد للقتال[80].

وقد ساءت العلاقات بين قادة الولاية الأولى والحكومة التونسية إذ أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في تلك الفترة ضغط مرارا على قادة الثورة لكي لا يقوم جيش التحرير بأي عمليات عسكرية ضد الفرنسيين على الحدود أو على الأراضي التونسية خاصة وأن الفرنسيين هددوا بورقيبة بمتابعة المجاهدين إلى داخل التراب التونسي وفعلوا ذلك مرارا، كما أن قادة الثورة ممثلين في لجنة التنسيق والتنفيذ أعطوا أوامرهم بتجنب القيام بعمليات عسكرية على الحدود[81].

وحاولوا التفاهم مع الجانب البورقيبي من أجل القضاء على المعارضة التي كانت متواجدة لدا الطرفين وفي هذا الشأن يذكر أن قائد الولاية محمود الشريف اجتمع في 28 أفريل 1957 مع والي قفصة وسبيطلة لتباحث مشكلة بعض المنشقين عن القيادة الثورية المعارضين لمؤتمر الصومام فسعوا للتخلص منهم، واقترح الواليين في الأخير توقيف المعنيين بوسائلهم الخاصة مع قطع الإمداد والتموين عنهم وتعزيز مراقبة الحدود لمنع تسللهم[82]. وبانتشار وحدات الطالب العربي في مناطق نفوذها للتعاون من أجل القضاء عليه وفي الوقت ذاته استمرت السلطات التونسية محاصرته برد دوريات المئونة كما حصل في ماي 1957 وذلك لرفضه عدم تسليم العناصر اليوسفية والرحيل من الأراضي التونسية وفي الأخير دخل في معركة ضارية مع الحرس التونسي يوم 20 جوان اضطرت قواته الاستسلام وبذلك اعترف السوافة بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ وبالتالي لم يبقى من المشوشين في تونس سوى عايسي مسعود والباهي شوشان[83].

نذكر كذلك رواية تتحدث عن قيادة المنطقة السادسة قد طلبت من والي ولاية قفصة أن يستدعي الأزهر وهذا ما حصل إذ قال له الوالي إن قيادة الثورة تطلب منك أن تتصل بها، فأجابه الأزهر: إنني أعاهدك أنني سألبي هذه الدعوة. وبالتالي كونت القيادة محكمة صورية قد نصبت لهم، وكان الأخضر بن طوبال هو رئيسها وعمار بن عودة نائبا عنه، وعمارة بوقلاز عضوا فيها، أما محمود الشريف فكان مدعيا عاما[84]، وكان الحكم قد صدر في

حقهم بالإعدام، وكان من بين الذين نفذ فيهم الحكم هم: الأزهر شريط، عباس لغرور، محمد بن علي بلحسن، بوزيد ماجور، الأزهاري، الباهي شوشان، عبد الحفيظ السوفي.

ففي حين تتحدث السلطات التونسية وتقارير لجنة التنسيق عن استسلام هؤلاء فإن شهادة الشهود وخاصة أولئك الذين كانوا عرضة للملاحقة والاعتقال تؤكد أن مصلحة الطرفين اجتمعت على معاداة التوجه الثوري المغاربي لقادة الأوراس النمامشة وأن السلطة التونسية تعمدت إهانة هؤلاء لأنهم عارضوا الخط السياسي الذي يتبعه بورقيبة وساندت اليوسفيين[85]، إذن فبعد اختطاف طائرة (أحمد بن بلة) ورفاقه الأربعة سنة 1956 استغلت الحكومة التونسية هذا الحادث في تصفية العناصر الرافضة للاتجاه البورقيبي في الثورة الجزائرية معتبرة إياهم عملاء القاهرة وأداة تخريب وهدم، وحدثت تصفيات رهيبة في التيار الوحدوي بالتعاون مع عناصر جزائرية تسير في فلك سياستها[86].

أما قضية الأسلحة قد تزايد تهريب السلاح لتزويد منطقة الأوراس بالسلاح بالرغم من رقابة بورقيبة على الحدود الليبية التونسية وتم تهريب أربع دفعات من السلاح وإدخالها إلى الجزائر بين 20 مارس و6 أفريل 1956 وقد نفذت عمليات التهريب من طرف شبكات التهريب[87] وتعود سهولة تمرير السلاح لسبب آخر هو توتر العلاقات بين فرنسا وتونس بداية من النصف الثاني من عام 1957 الأمر الذي لم تضيع فيه قيادة الولاية الأولى الفرصة للاستفادة من موقف السلطات التونسية في التغاضي عن مرور السلاح المهرب إلى الجزائر فتم نقل وتهريب حوالي 350 طنا من السلاح والذخيرة على أربع دفعات[88] هذا ما جعل المسئولون التونسيون يتباحثون مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة حول مشروع اتفاقية لتمرير الأسلحة عبر تونس لكن الظروف لم تسمح بتوقيعها، في جانفي 1957[89] إضافة إلى اعتماد أراضي الحدود التونسية كقواعد خلفية للمجاهدين وإرساء تنظيمات وقواعدها العسكرية بقاعدة تونس وهذا التعاون التونسي الجزائري قضى على جيوب المعارضة اليوسفية[90].

وفي مراسلات محمود إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، وعندما كان مسئولا عن الولاية الأولى عن بعض المشاكل التي واجهته في علاقته مع الحكومة التونسية وممثليها المحليين والتي لم يجد حل لها فإنه قدم تقريرًا إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بشأن بعض هته القضايا الثورية الهامة التي ظلت معلقة مدة طويلة دون أن يتخذ قرار نهائي فيها ولكي تبحث بشأنها مع حكومة تونس. يقول التقرير:" لقد ألقت السلطات التونسية العسكرية المحلية القبض على إحدى دورياتنا في الحدود، فأخذت منها كمية من المال قدرها مليون وخمسة وثلاثون ألف فرنك، وإننا قد قدمنا طلبا مؤرخا في (1957/06/27) بهدف استرجاع الكمية المالية المذكورة التي تتبع خزينة الولاية، ولكننا لم تتصل بأي جواب عن هذا الطلب[91].

وتقرير آخر سجل محمود الشريف بعض القضايا العالقة منها: تدخل والي الكاف ومعتمد تاجروين لإطلاق خمس جواسيس قادمين من الجزائر ألقى عليهم القبض، وتدخل معتمد ساقية سيدي يوسف في شؤون مسئولي جيش التحرير الوطني وقيام والي الكاف باعتقال جيش التحرير بالساقية، عدم اعتراف الحرس التونسي في الغالب برخص السيارات وأوراق الرسمية التي يحملها جنودنا، اشترت منطقة تبسة 3 بنادق وذخيرة فقام معتمد فريانة باحتجازها بحجة أنها مسروقة من الجيش التونسي[92].

فبالرغم من هذا التقرير فإن بعثة الجزائر في تونس أن لجنة التنسيق أرست قواعد التعامل مع التونسيين وذلك للمحافظة على العلاقات مع تونس وخاصة في مجال حرية تنقل جيش التحرير، وحرية عبور الأسلحة وكذا تنقل الأشخاص والعتاد إضافة إلى الدعم الرسمي للحكومة التونسية[93]. إلا أن هذا التعاون لا ينفي بعض التجاوزات لما جاء في طلب وجه من طرف المسئول عن الولاية الأولى (محمود الشريف) إلى والي ولاية قفصة يطلب منه فيه أن يأمر بإعادة بعض الأسلحة الحربية وغيرها من أنواع العتاد الحربي الأخرى التي حجزتها

بعض السلطات التونسية. وكانت هذه السلطات قد احتجت كمية كبيرة من المال...أن خمسة سيارات تابعة للثورة كانت السلطة التونسية قد استولت عليها في هذه الظروف التي استسلم فيها الطالب العربي وإتباعه للحكومة التونسية لقد وجه محمود شريف رسالة (1957/07/10) يطلب فيها معلومات تتعلق بالطالب العربي والمجاهدين الذين يرزحون في السجون لدى السلطات التونسية، ولكننا لم تتلقى أي رد بشأنها[94]. وحسب التقرير ذاته فإن السلطات التونسية احتجزت 7000 بندقية مأسورة و1600 بندقية رشاشة و07 ملايين خرطوشة و6000 من المتفجرات[95].

وبعد الاتصالات المكثفة بين لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة التونسية وفي 23 أوت 1956 صدر أمر خاص من المكتب التابع لهيئة الأركان حول عمليات تهريب السلاح نحو الجزائر وحتى تسرب الأشخاص يؤكد تكاثفه وازدياد منذ بداية شهر أوت 1956 بدعم من السلطات التونسية[96]، فقد كلفت أعضاء من الحزب الدستوري وعددا من المسئولين الإداريين للقيام بمهمة التنسيق مع الثوار الجزائريين والالتزام بالاتفاقية المبرمة معهم في هذا الشأن، فقد كانت الأسلحة تسلم في منطقة بن قردان إلى لجان الحرس التونسي ليتم نقلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وكان والي مدنين محمد الأمين يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات، ليواصلوا العملية بعيدا عن أعين القوات الفرنسية، حيث مخازن جيش التحرير الوطني بالكاف ونقرين تسلم إلى ثوار القاعدة الشرقية، وبتالة حيث تسلم إلى ثوار أوراس النمامشة[97] وفي إطار سياسة التنسيق يمكننا الحديث مع معتمد تالة علي المرزوقي الذي كان محل ثقة قادة الأوراس فيما يخص الأسرار التنظيمية والتكفل بتسليم الأسلحة والذخيرة، كما تدل على ذلك المراسلات والاتصالات مع المنطقة السادسة للولاية والتي نشرها محمد قنتاري[98] وحققت مكاسب للثورة وهذا ما يؤكده التنسيق بين المسؤولين التونسيين بمركزي الكاف ونقرين لتزويد الداخل بالسلاح وكذا تاجروين باعتبارها مركز للولاية الأولى[99] ومثال عن الوثائق المتوفرة كالوثيقة المؤرخة 28 ماي 1957 وهو عبارة عن وصل تسليم قائمة خرطوش وقنابل وأسلحة وبنادق التي سلمها المرزوقي لصالح الجزائريين[100].

وبواسطة السياسة التي اتبعها بورقيبة ما وصلت سنة 1959 وبواسطة قوات جيش والبوليس السيطرة على حركة إمداد المكافحين الجزائريين بالداخل بالأسلحة والذخيرة واستولى على مخازن أسلحة وذخيرة الجزائر بتونس وهذا ما ترتب عنه حقد المناضلين الجزائريين على بورقيبة وأعضاء الحكومة المتواطئين معه[101]، وفي المقابل سمحت في عهد محمود شريف سمحت الحكومة التونسية ببناء مصنع كصناعة البنغالور وفي تونس بالضبط بمورناق أنشأ مصنع للمتفجرات[102].

ومن خلال تتبعنا لمسيرة العلاقات بين قيادة الولاية الأولى في فترة قيادة محمود الشريف والحكومة التونسية يتضح لنا الموقف التونسي من هته العلاقات كان متوترا وفرضته الأوضاع التونسية بعد الاستقلال وظهور جيوب المعارضة التي تعاونت مع الرافضين لقرارات مؤتمر الصومام وبالتالي أصبح النظام التونسي مدفوعا لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية في تونس وذلك احتواء لجموح القادة الجزائريين بالتعاون مع لجنة التنسيق وممثلها في الولاية الأولى من أجل القضاء على عمليات التنسيق بين معارضي مؤتمر الصومام والمعارضة اليوسفية الداعين لتوحيد العمل في ضل جيش التحرير المغاربي.

وكان لتحسين العلاقات بين محمود شريف وحكومة بورقيبة وكسب تعاونها قد أسهم في دعم قدرات الولاية الأولى التي تعتمد تونس مركز لنشاطها وخاصة في مجال القواعد الخلفية.

الهوامش:

[1] السعيد بلخرشوش، **مذكرات الضابط السعيد بلخرشوش من قلب الثورة**، دار الهدى، الجزائر2016، ص345.

[2] Charles Andrè Julien, **Histoire de lalgèrie contemporaine: la conquête et les dèbuts de la colonisation (1827-1871)**, 2ème edition, presse universities de France, Paris 1979, P353.

[3] مختار هواري، **نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871-1916**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار والتاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2016-2017.

[4] صالح لغرور، **عباس لغرور من النضال إلى قلب المعركة- الولاية الأولى (الأوراس- النمامشة)**، منشورات الشهاب، الجزائر2016، ص126.

[5] محمد تقية، **الثورة الجزائرية- المصدر، الرموز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر2010، ص178.

[6] بوبكر حفظ الله، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة**، سوهام للنشر، الجزائر2017، ص15.

[7] دومنيك فارال، **معركة جبال النمامشة (1954-1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر2008، ص159.

[8] Ben Jamin Stora , **Histoire de la guerre d'algérie 1954-1962**, edition la découverte, Paris 1995, P343.

[9] علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر2004، ص69.

[10] الطاهر سعيداني، **مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعد الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر2010، ص157.

[11] علي زغدود، المرجع السابق، ص69.

[12] الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، ANEP، الجزائر2008، ص173.

[13] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص15.

[14] محمد العربي الزبيري، **قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر**، وزارة الثقافة، الجزائر2007، ص137.

[15] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الأمة، الجزائر2013، ص590.

[16] دومنيك فارال، المرجع السابق، ص159.

[17] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص137.

[18] مسعود عثماني، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر2013، ص308.

[19] محمد زروال، **دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة الجزائرية- مع دراسة تحليلية للقيادات العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية**، دار هومة، الجزائر2011، ص31.

[20] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص308/309.

[21] محمد زروال، دور المنطقة...، المرجع السابق، ص23/24.

[22] فريد نصر الله، **التطور السياسي والعسكري والتنظيمي للثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، ص146.

[23] السعيد عبد الحي (الشهيد) فهو مواليد بلدة قمار سنة 1927 تعلم القرآن ومبادئ اللغة العربية والتحق بالزيتونة وتخرج منها عام 1952، وكان أثناء دراسته عضوا في اتحاد الطلبة الجزائريين، أصبح مسئول الثوري في تونس من أواخر 1955، تم اعتقاله نتيجة الصراعات التي وقعت بين قيادات الثورة بعد مؤتمر الصومام فحكم عليه بالإعدام ونفذ في يوم 26 جوان 1957 للمزيد ينظر: سعد بن بشير لعمامرة، **شهداء مجزرة شهر رمضان أفريل 1957 بمنطقة وادي سوف**، جمعية الجماعة السوفية، وادي سوف، الجزائر2007، ص72/75.

[24] عمار جرمان، **الحقيقة: مذكرات عن الثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دار الهدى، الجزائر2007، ص65.

[25] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص309.

[26] عثمان سعدي، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص144.

[27] محمد زروال، دور المنطقة السادسة...، المرجع السابق، ص25.

[28] السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص139.

[29] عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني**، دار الهدى، الجزائر2012، ج:1، ص44.

[30] علي زغدود، المرجع السابق، ص209.

[31] السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص139.

[32] المرجع نفسه، ص143.

(33) محمد عباس، **في كواليس التاريخ... مرافعة... في سبيل الاستقلال**، دار المعرفة، الجزائر2015، ص232.

(34) محمد زروال، دور المنطقة السادسة...، المرجع السابق، ص137.

(35) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص140/141.

(36) سعدي حمدان، **عائلة وثورة، من قصص أولاد (تبسة) سعد نوفمبر54**، الرحلة للنشر، الجزائر2015، ص229.

(37) حول هذا الموضوع: **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط:2، دار المستقبل العربي، القاهرة 1990، ص673/674.

(38) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص172.

(39) مدينة موجودة غرب تونس على مسافة 90 كيلومترا تقريبا أنظر: بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954- معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر2012، ص450.

(40) الطاهر سعيداني، **مذكرات الرائد: القاعد الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر2010، ص159.

(41) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص243.

(42) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص345.

(43) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والوقع (1954-1962)**، تر: كيمل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان 1983، ص210.

(44) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1997، ص482.

(45) علي زغدود، المرجع السابق، ص121/122.

(46) عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- سبتمبر 1958- جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر2010، ص57.

(47) محمد حربي، المرجع السابق، ص210.

(48) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص144.

(49) محمد زروال، دور المنطقة السادسة...، المرجع السابق، ص290/291.

(50) المرجع السابق، ص130، السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص145. حول هذا الموضوع أنظر كل من: عثمان سعدي،

(51) التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 56 إلى 31 ديسمبر 1958، ص23.

(52) محمد تقية، المرجع السابق، ص230.

(53) عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر [د.س.ن]، ص72.

(54) عمار ملاح، **من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3) بوعريف**، دار الهدى، الجزائر2003، ص112.

(55) عامر رخيلة، المرجع السابق، ص50.

(56) التقرير الجهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص20/16.

(57) عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة نوفمبر1954**، دار الهدى، الجزائر2007، ص174.

(58) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص97/96.

(59) سيد على أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر2010، ص38.

(60) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص144.

(61) عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012، ص76.

(62) للمزيد أنظر: أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر [د.س.ن]، ص343، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج:1، المرجع السابق، ص399/400.

(63) علي زغدود، المرجع السابق، ص221/222.

(64) **أحداث الثورة التحريرية الناحية الرابعة: كيمل – مقتطفات من ملتقى المنظمات بزريبة الوادي**، ملخص محرر سنة 2006، ص21.

(65) محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة، الجزائر [د.س.ن]، ص162.

(66) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص92.

[67] حول الموضوع أنظر: محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر2004، ص161، **المقاومة الجزائرية**، العدد02، 1956/11/15، ص7/6.

[68] التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص94.

[69] **الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958: دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة، الجزائر2009، ص429.

[70] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص401.

[71] عبد الله مقلاتي، **محمود شريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة**، دار العلم والمعرفة، الجزائر2013، ص65.

[72] محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص95.

[73] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات: مع ركب الثورة التحريرية**، م:3، عالم المعرفة، الجزائر2010، ج:3، ص420/419.

[74] عبد الله مقلاتي، **دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، دار السبيل، الجزائر2009، ج:2، ص265.

[75] محمد زروال، دور المنطقة السادسة، المرجع السابق، ص27.

[76] عبد الله مقلاتي وصالح لميش، **تونس وثورة التحرير الجزائري**، شمس الزيبان، الجزائر 2013، ج:2، ص80/79.

[77] Mabrouk Belhoucine, **Le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956**, édition Casbah, Alger 2000, P214.

[78] أنظر: عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص120، محمد حربي، المرجع السابق، ص160.

[79] محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر- دراسات ووثائق**، دار البلاغ، الجزائر2001، ص231/230.

[80] الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد: ملامح حياته 1929-1979**، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر2011، ج:1، ص82.

[81] الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص189.

[82] عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص177.

[83] عبد الله مقلاتي، محمود شريف...، المرجع السابق، ص58/56.

[84] السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص408/407.

[85] عبد الله مقلاتي، محمود شريف...، المرجع السابق، ص85.

[86] محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص231/230.

[87] بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، طاكسيج كوم، الجزائر2011، ص235.

[88] فتحي الديب، المرجع السابق، ص303.

[89] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص420.

[90] عبد الله مقلاتي، ج:2، المرجع السابق، ص265.

[91] محمد زروال، دور المنطقة السادسة...، المرجع السابق، ص73.

[92] عبد الله مقلاتي، محمود شريف...، المرجع السابق، ص87/86.

[93] Mohamed Harbi, **Les archives de la révolution algérienne**, ed: jenne Afrique, Paris 1980, P452.

[94] محمد زروال، دور المنطقة السادسة...، المرجع السابق، ص74.

[95] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص188.

[96] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص259.

[97] عبد الله مقلاتي، ج:2، المرجع السابق، ص270/268.

[98] Mohamed Gentari, **Organisation politico, administrateur, et militaire de la révolution Algérienne de 1954 a 1962**, office des publications universitaires, Alger, 2000, T:2, P835/844.

[99] عبد الله مقلاتي، محمود شريف...، المرجع السابق، ص90.

[100] المرجع نفسه، ص89.

[101] فتحي الديب، المرجع السابق، ص449/448.

[102] عبد الله مقلاتي، محمود شريف...، المرجع السابق، ص135.